

النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية

Functional theory Constructivism: Towards a new vision to interpret the social phenomenon

أ.د. غربي محمد

المركز الجامعي تيممسيلت؛ الجزائر
mohgharbi@yahoo.fr

د. قلاواز ابراهيم

المركز الجامعي تيممسيلت؛ الجزائر
Kalouazpo02@gmail.com

تاريخ النشر: 2019 / 09 / 30

تاريخ القبول: 2019 / 09 / 15

تاريخ الاستقبال: 2019 / 08 / 21

ملخص:

تمثل النظرية البنائية الوظيفية رؤية سوسيولوجية تنتمي الى الفكر الوضعي، تتجاوز القصور والإخفاق الذي لحق بالنظريتين البنائية والوظيفية، وتستند الى مفهومي البنية والوظيفة في تفكيكها لبنية المجتمع والوظائف التي يقوم بها. حاول الكثير من رواد هذه النظرية المساهمة في تأصيل المبادئ والأسس التي تستند إليها؛ وتتمحور أبرز تلك المبادئ حول قاعدة جامعة ترى أنه لا بناء اجتماعي من دون وظائف ولا وظائف من دون أبنية اجتماعية. ما أكسب هذا الاتجاه قوة تفسيرية هوتعدد مرجعياته التي أثرت الحقل السوسيولوجي. وفي ظل ثورة الانتقادات على أفكار هذه النظرية؛ استمرت جهود أنصارها لتطوير دائم للأساليب النظرية لهذا الاتجاه، لتقديم رؤية متجددة، من خلال تكييف ومواءمة أسس النظرية مع التحولات المنهجية والموضوعية التي يشهدها الحقل السوسيولوجي في ظل تحول المجتمعات..

- الكلمات المفتاحية: البناء- الوظيفة- النسق الاجتماعي

Abstract:

The constructual functional theory: toward a new vision to explain the social phenomenon. The constructual functional theory represent a sociological vision belong to the postural thought. Wich pass the incapability and failure that the structural and functional théories have known and based on the concept of structure and function in dismantling the construct of the society and the function that he do A lot of believers of that theory try to consolidating the principles The basis on which they are based. The basic of these principles is concentrated in a global base think that no Social structure without a functions and no functions without Social structure. What acquisate this theory a powerful explanation is The multiplicity of its terms of reference that interact the sociological field

Under the criticisms on that theory their believers continue to develop the methods of the theory to give a new vision that adaptate with the sociological field.

- **Keywords:** Structure, Function, Social System

- مقدمة:

يهتم علم الاجتماع بدراسة المجتمع وظواهره، مثلما هو الحال عند دوركايم **Durkheim**، كما يهتم بالفرد وأفعاله مثلما هو الأمر عند ماكس فيبر **Weber**، ما يعني أن هذا العلم يهتم بالمجتمع وظواهره والفرد وأفعاله وهو ما نجده في فكر انطونيو جيدنز، إذ تسعى النظريات في هذا الحقل عامة لوصف المجتمع ورصد تفاعلاته، أحداثه وظواهره، وأفعال وسلوكيات أفرادها واتصالاتهم، بغية تغييره وإصلاحه، أو من أجل الحفاظ عليه والتحكم فيه بكل مكوناته وأجزائه، ويرتكز التنظير السوسيولوجي على تحليل العلاقات والتفاعلات بين تلك المكونات ووظائف الأجزاء والنتائج المترتبة على ذلك بشكل أساسي لفهم الظاهرة الاجتماعية، وإذا كانت النظرية العلمية هي التي تبرز هوية أي علم فإن النظرية البنائية الوظيفية هي أحد أهم أسس التنظير التي صنعت هوية الحقل الاجتماعي لعقود.

إن تراجع الاهتمام بتفسيرات هذه النظرية في العالم الغربي مرده تطور المجتمعات الغربية وانتقالها إلى مجتمع ما بعد الصناعي، وعدم حاجتها إلى المسلمات التفسيرية لهذه النظرية، على عكس العالم العربي الذي تعيش مجتمعاته مرحلة تحول في نظمها الاجتماعية، وتفكك أنساقها المختلفة؛ فهي تحتاج إلى إضاءات وتبصرات جديدة لهذه النظرية .

من هنا يكون السؤال البحثي لهذه الدراسة هو: ماهي مفاهيم وأسس النظرية البنائية الوظيفية؟ وهل هناك إمكانية لتكييف ومواءمة أسس النظرية مع التحولات المنهجية والموضوعية التي يشهدها الحقل السوسيولوجي في ظل تحول المجتمعات، مع مراعاة خصوصية الحالة العربية؟

أولاً- النظرية البنائية الوظيفية في سياق النظرية الاجتماعية:

برزت محاولات الدراسة العلمية للمجتمع منذ نشأة الفكر الإغريقي، خاصة مع أفكار أفلاطون وأرسطو، ثم مع مفكري النهضة العربية الفارابي وابن خلدون، وبعدهما حاول على نفس الدرب مفكري النهضة الأوروبية الحديثة ، ميكيافيلي ومونتيسكيو **Montesquieu**، وبالرغم من أن هذه الدراسات وأخرى حاولت فهم الظاهرة المجتمعية من خلال تفكيك

منظومات المجتمع وتفسير ترابطاته، اعتمادا على أسس علمية ومنهجية، إلا أنها ظلت حبيسة تبصرات فكرية، تنسب الى الحقل الفلسفي أكثر منه الى حقل علمي منهجي نظري أو تجريبي. والأعمال الوحيدة التي شذت عن تلك القاعدة بل و أسست لحقل علمي قائم بذاته كانت أعمال عالم الاجتماع ابن خلدون عبد الرحمان من خلال عمله العلمي المحكم (المقدمة) والذي أسس لعلم اجتماع العمران البشري، ويعني لديه الاجتماع الإنساني وظهرته' (عبد الباسط، عبد المعطي 1981، ص54). ويقابله في الفكر الغربي ولكن بعد ستة قرون محاولة عالم الاجتماع الفرنسي ايميل دوركهايم 1895 تأسيس علم جديد من خلال عمله (قواعد المنهج في علم الاجتماع)، وقبله كان أوغست كونت Auguste Conte قد وضع لأول مرة اصطلاح علم الاجتماع 1830(علي، الوردي، 1994، ص234-235)

في هذه الفترة؛ أدى سيطرت الدراسات الامبريقية إلى قتل الجوانب المنهجية في تحليل الظواهر المجتمعية خاصة، ومنه ظهرت لوازم الحاجة لإطار تصوري ونظرية عامة وتطعيم الحقل السوسولوجي بروافد تصورية نظرية ومفاهيمية من ميادين أخرى، استعارة ومحاكاة، وهو ما صاغه بارسونز Talcott Parsons وباريتو من نمذجة نسقية من الميكانيك والانثروبولوجيا والبيولوجيا.(احمد، القصير، 1978، ص96-97)

ففي إطار النظرية البايولوجية التي جاء بها جارلس دارون في كتابة (أصل الأنواع) تناول دراسة الأجزاء التي يتكون منها الكائن العضوي والترابط بينها ودرس وظائفها للكائن العضوي ككل. كما استعار سبنسر Herbert Spencer من البيولوجيا تفرقتها بين البنية والوظيفة من خلال تطبيق قوانينها وقوانين التطور، واقترح صيغة التكامل عبر التمايز أو التغيرات؛ مشبها المجتمع بالكائن الحي، أي أنه عبارة عن أنساق تنمو وتتطور (علي سيد الصاوي، 1997، ص186-187). أما باريتو فقد استخدم مفهوم المنفعة بدلا من مفهوم الوظيفة، وقد استوحى هو الآخر فهمه وشروحاته الاجتماعية من الميكانيك لتقديم نموذج يحاكي النسق الميكانيكي المتوازن، وقدم نموذجا لنسق متساند الأجزاء وركز على خاصية الاعتماد المتبادل في

أداءات تلك الأجزاء لأدوارها وبذلك تمهدت بيئة منهجية وموضوعية مواتية لوضع نظرية عامة في علم الاجتماع؛ تمثلت في البنيوية الوظيفية.

ظهرت النظرية البنيوية الوظيفية في أعقاب ظهور كل من البنيوية الاجتماعية علي أيدي كل من كلاودس ليفي ستراوس وكولدون ويزير، وعندما نشر العالمان كتابي (أبنية القرابة) و(الطوطمية) على التوالي، والوظيفية على أيدي كل من ماكس فيبر وإميل دوركايم ووليم كراهام سمنر في مؤلفاتهم الدين والاقتصاد تقسيم العمل في المجتمع، وطرق الشعوب.

حاولت البنيوية الوظيفية في ثورتها على المنهج التجريبي ربط الدراسات الامبريقية بإطار نظري وتصوري من خلال الجمع بين الأفكار النظرية لسبنسر ودوركايم والنظرة الامبريقية لكونت (احمد، القصير، 1978، ص96)

إن النظرية البنائية الوظيفية هي اتجاه قديم وحديث في نفس الوقت؛ ذلك أنها تتأصل في فلسفات وأفكار وبحوث المفكرين الأوائل بداية من أفلاطون وابن خلدون، كما نجد بروزها الحديث في أعمال تالكوت بارسونز (Parsons, T. 1949-1951-) وغيره، ما يعني أنها لا تعود إلى إسهامات وجهود منفردة لمفكر بحد ذاته، وإنما تستند إلى إرث فكري وتاريخي واجتماعي، قديم وحديث، وأسسها نتيجة توليفة من أفكار مشارب فكرية واجتماعية مختلفة، من العصر القديم إلى العصور الوسطى وصولاً إلى العصر الحديث، ومن الفكر اليوناني والروماني إلى الفكر الإسلامي والفكر المسيحي، لكنها برزت في النهاية كثمرة للفكر الوضعي ما سمح لها أن تستمد قوة مشارب مكنتها من تسيد مسرح الفكر الغربي لعقود، قبل أن تباغتها سهام النقد من مختلف التيارات الفكرية الجديدة، فتراجعت هيمنة هذه النظرية بداية سبعينيات القرن الماضي بسبب اكتساح موضوع النظرية الاجتماعية نظريات أخرى كعلم الاجتماع الديناميكي، وعلم اجتماع التنظيمات، والفردوية المنهجية، والبنيوية التكوينية وخاصة المدرسة النقدية، وقد حاجت كل هذه النظريات في استنفاء جدوى شروحات البنيوية الوظيفية، لتزيح مقولاتها التفسيرية برؤى بديلة.

يمكن في هذا السياق رصد ثلاث خلفيات لنشأة الفكر البنيوي الوظيفي:

الخلفية السياسية و الأيديولوجية : فقد كان رهان البنائين الوظيفيين هو الوصول إلى نظرية عامة تزيح علم الاجتماع الماركسي، وتضرب الطوق والعزلة الفكرية والسياسية على السياق التاريخي المادي الذي نشأ وتطور في ظل (. ايان، كريب، 1999ص61)

-الخلفية العلمية: رهان علمي يمثل استجابة لحاجة عدد من الباحثين في علمي الاجتماع والانثروبولوجيا نحو تطوير أدوات وأساليب نظرية ومنهجية، تتواءم ودراسة الصور المختلفة للترابطات الاجتماعية، والتفاعل بين السمات والجماعات والنظم داخل النسق الاجتماعي الكبير الذي يكتنف الأنساق الفرعية .

-الخلفية النقدية: رفع التحدي التقدي؛ الذي تمثل في رد الفعل على المعوقات والانتقادات والنقائص والمشكلات التي وجهت لكل من النظرية البنوية والنظرية الوظيفية. إن النظرية البنوية الوظيفية جاءت لتكمل الأعمال التي بدأت بها كل من البنوية والوظيفية.

هذا ما مكنتها من أن تريح رهانا مزدوجا؛ فمن ناحية استجابت لحاجة علمي الاجتماع والانثروبولوجيا بمداهم بأدوات ومناهج متطورة تمكّنهم من دراسة الترابطات الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي الكلي، ومن ناحية ثانية فقد استطاعت أن توفر الأدوات التحليلية اللازمة للتيارات السياسية والأيديولوجية لصد فرضيات وأطروحات علم الاجتماع الماركسي وسياقه التاريخي المادي. وفي المقابل استطاعت أن تتجاوز النقائص والتناقضات التي سقطت فيها كل من البنوية والوظيفية. وتكمن قوة الاتجاه البنوي الوظيفي في تعدد مرجعياته التي أثرت الحقل السوسيولوجي بالأدوات المنهجية والمواضيع والقضايا، وقوة وغزارة المفاهيم التي أكسبت الاتجاه حجية ودلالات علمية للتحليل والتفسير، من المرجعيات العلمية إلى الأونثروبولوجيا والسوسيولوجيا وعلم النفس والبيولوجيا.

لقد هيمنت البنوية الوظيفية على حقل التنظير في علم الاجتماع لفترة طويلة، كانت فيه الخط الأول للكتابات التي تصدت لموضوع النظرية الاجتماعية، وبالرغم من ظهور الكثير من النظريات والمقاربات التي أخذت أفضلية استلهمت كتابات وأفكار الكثير من الباحثين في الحقل الاجتماعي إلا أن ذلك التراجع لم يزح تماما مكانة الرؤية البنوية الوظيفية؛ وتجديد الاهتمام

بفرضياتها التفسيرية، حتى وإن كانت تعرضت لموجات من النقد والظعن في استمرار صلاحية أسسها، وجاء النقد حتى من داخل التيار البنيوي الوظيفي، ومن هنا تتأتى الضرورة لفهم ماهيتها مفاهيمها وأسسها النظرية للمجتمع.

ثانيا- الإطار التصوري للبنائية الوظيفية ومفاهيمها والمسلمات:

أ- ماهية البنائية الوظيفية: تمثل النظرية البنائية لوظيفية رؤية سوسيولوجية تنتهي الى الفكر الوضعي كما تقدم سلفا، فالنزعة الوضعية منذ بداية القرن التاسع عشر معارضة للميتافيزيقيا التقليدية، وتؤيد العلم والمنطق التجريبي، وهذا كان يقتضي إلزامية الوصول الى القوانين التي تخضع لها الوقائع والظواهر الاجتماعية. لذلك لجأ البنائيين الوظيفيين الى تطعيم أفكارهم من العلم الطبيعي؛ خاصة علم الأحياء وأهميته في دراسة المجتمع، فعلم الأحياء يدرس تراكيب ووظائف الكائن الحي، وبذلك تجاوزوا القصور والإخفاق الذي لحق بالنظريتين البنائية والوظيفية.

تستند البنائية الوظيفية الى مفهومي البناء Structure والوظيفة Function في تفكيكها لبنية المجتمع والوظائف التي يقوم بها، وفي تحليلها للظواهر الاجتماعية وترابط الوظائف المتولدة عن ذلك؛ حيث يشير المفهوم الأول الى الجزء أو العنصر الذي يتكون منه أي نظام أو وحدة أو بناء اجتماعي. أما الوظيفية فيشير بها الى الدور والإسهام الذي يقدمه كل جزء ضمن البناء الكلي (علي، الحوات، 1998، ص96). بما أن الظاهرة الاجتماعية حسب رواد هذه النظرية هي نتاج الأجزاء البنيوية التي تظهر في وسطها، ولها وظيفة اجتماعية مرتبطة بدورها بوظائف الظواهر الأخرى الناتجة عن بقية الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي، فإنه يستحيل فصل الوظائف عن البنى أو العكس. فالمجتمع بناء ووظيفة وأن هناك تكاملا بين الجانب البنيوي للمجتمع والجانب الوظيفي إذ أن البناء يكمل الوظيفة والوظيفة تكمل البناء (علي سيد الصاوي، 1997، ص256)

لقد بنت البنائية الوظيفية حجج مقنعة، أزاحت مسلمات كل من البنائية والوظيفية لصالح مبادئ منطقية جديدة، فالبنائية ترى بأن ماهو موجود هو البناء و الأجزاء التركيبية

للبناء، بينما ترى الوظيفية بأن ماهو موجود هو الوظائف التي تفيد المجتمع وليس البناء. لكن أنصار التيار البنيوي الوظيفي يركزون على تحليل العلاقات القائمة بين العناصر والأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي و يستخدمون مفهومي البنية والوظيفة؛ بحيث تتكامل الأجزاء مع الكل، من منطلق أن الكل مركب من أجزاء، وكل جزء يؤدي وظيفة منوطة به، وهذه الوظائف في اتساق وتكامل ما يحقق توازن النظام الاجتماعي واستقرار وبقاءه (Toshiki Sato, 2011). فهناك إقرار بتكون كل وحدة أو نظام من مجموعة من الأجزاء والعناصر وحتمية ترابطها الوظيفي وتكاملها بحيث يخدم كل جزء من خلال وظيفته بقية الأجزاء، وفي نفس الوقت يخدم الوحدة أو النظام الكلي الذي يتأثر كما تتأثر أي من الأجزاء الأخرى بأي خلل يحدث على مستوى دور أي من الأجزاء المتبقية في النظام (ibid.).

ويرى ماريون ليفي أن هناك ثلاث محاور كبرى رئيسية للاتجاه البنيوي الوظيفي :

-محور أنماط الظاهرة الاجتماعية وبحث في البناء الاجتماعي

-محور البيئة وظروف تفاعل الأنماط وبحث في الوظائف الاجتماعية وتأثيراتها على النسق الكلي.

-وثالثا محور يجمع بين الاتجاهين السابقين حيث يبحث في الوظائف التي تمكننا من رصد أنماط الظاهرة الاجتماعية وتبيان تفاعلاتها (عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، 1986، ص98-100)

حاولت البنائية الوظيفية البحث في الظواهر الاجتماعية للمجتمع بغض النظر عن بني وانتماءات تلك المجتمعات، فهي وضعت الأسس المفاهيمية اللازمة لرصد الأنساق وتفاعلاتها في أي مجتمع من المجتمعات، انطلاقا من الظروف الخاصة للفرد، في إطار مفهومي البنية والوظيفة، في أي نظام اجتماعي يؤول الى الاتساق والاتزان المنطقي، بحكم الترابط والتكامل المتساند، وهي أسس رأى أنصار هذا التيار أنها لازمة لأي مجتمع مهما اختلفت انساق البني الاجتماعية الداخلية.

وأخذ هذا الاتجاه على عاتقه مهمة تبسيط الواقع الاجتماعي بكل تعقيداته، وتفسير الظواهر الاجتماعية بكل تفاعلاتها وتحليل البنى الاجتماعية الى بنى ووظائف وانساق رئيسية وانساق فرعية، وشبكة من المفاهيم الاجتماعية.

ب- الشبكة المفاهيمية للبنائية الوظيفية: تقدم البنيوية الوظيفية مجموعة من المفاهيم الرئيسية التي تشرح وتفسر مقولاتها الرئيسية في تحليل الظاهرة الاجتماعية، وتغير المجتمعات وتحولها، أو استقرار المجتمعات من خلال إصلاح وتعديل الأنظمة الاجتماعية والمحافظة على بقاءها واستمرارها.

1-المجتمع: لا ينظر الإتجاه البنائي الوظيفي للمجتمع بصفة عمومية شاملة، وإنما يعطونه خاصية متعالية تسمو به عن بقية المكونات، ويتصوروا أن المجتمع نسق من الأفعال المحددة المنظمة، ويتألف هذا النسق من مجموعة من المتغيرات أو الأبعاد المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا

2-التوازن الإجتماعي: ينظر البنائيين إلى هذا العنصر كهدف رئيسي يساعد المجتمع على أداء وظائفه وبقائه واستمراره، ويتحقق بالانسجام بين مكونات البناء والتكامل بين الوظائف الأساسية، يحيطها جميعا برباط من القيم والأفكار التي يرسمها المجتمع لأفراده وجماعاته. وهي ذات طابع إلزامي كقواعد ضبط وتنظيم. (علي، غربي ، 2007، ص85)

وفي ظل الصراعات التي تعرفها المجتمعات العربية كان هذه النقطة بالغة الحساسية في معرفة استعصاءات التوازن الاجتماعي، ومحفزات التفكك، وهناك ضرورة للنظر في خلفياتها؛ انطلاقا من فحوى التساؤل حول العناصر والجماعات المنوط بها وضع تلك القواعد والمحددة لأرضية المنطلقات المشتركة من قيم وأفكار ومدى توافقها مع مصالح المجتمع أو حسابات أخرى.

3-البناء الإجتماعي: ويشير إلى مجموع العلاقات الاجتماعية المترابطة والمتساندة بين الأفراد و يتميز بخصائص أهمها التحديد: أي إمكانية تحديد العناصر الداخلة والمكونة للنسق. ويعرفه رادكليف براون على انه شبكة من العلاقات الوظيفية بين مجموع الوحدات الاجتماعية. (عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، 1986، ص104)

4-النسق الاجتماعي: يتكون المجتمع من أجزاء لها أدوار ووظائف بشكل منظم وليس عشوائي، يجب أن تقوم بأدوارها في إطار الكل المتسق، وكل جزء يجب أن يقوم بدوره حتى لا يحدث الخلل الوظيفي الكلي كما أن للمجتمع حاجيات يجب إشباعها وتلبيتها، وكل نسق فرعي يعمل على إشباع وتلبية هذه الاحتياجات حتى يتحقق التفاعل المؤدي إلى التوازن والاستقرار. (احمد، القصير، 1978، ص 106) هذا لا يعني أن كل أجزاء النسق نافعة بالضرورة بل هناك أنساق ضارة، ومعطلة لتوازن النسق، ويمكن رصدها من خلال معرفة نتائج العمليات الاجتماعية وحصر الأسباب المؤدية إلى التوازن والاتساق ومن ثمة يمكن العمل على تحسين فرص التوازن الاجتماعي ومضاعفة محفزات التفاعل والتكامل الداخلي بين الأجزاء.

يرى بارسونز أن النسق الاجتماعي يقصد به مجموعة من الفواعل سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أو مجتمعات خاصيتهم الأساسية أنهم يشتركون في مميزات المكانة والوظيفة التي يؤدونها على أساس الدور المنوط بوضعيتهم وفق معايير وقيم مشتركة، فتتكون شبكة من العلاقات التفاعلية الاجتماعية في إطار المكانة والدور المنوط بكل فاعل من الفواعل الاجتماعية (أحمد، أبوزيد، 1965، ص 10-2)، ويجب أن يقيم إطار التفاعل توازنا وتكاملا بين توجهات وسلوك الفاعلين وأهدافهم، بما يؤدي إلى تناسق وائتزان النسق الاجتماعي، وبما يخدم الغايات والمقاصد القصوى لجميع الفاعلين الاجتماعيين، ويتكون النسق الاجتماعي عند بارسونز من أربع انساق اجتماعية يتضمن كل نسق منها انساق فرعية.

5-النظام الاجتماعي: باعتبار أن المجتمع كنظام اجتماعي من أجزاء متكاملة فان أي خلل يطرأ على أي جزء يؤدي إلى اختلال النظام بكامله وهذا يعني أيضا أن العملية عكسية: بحيث تتأثر الأجزاء بأي خلل يطرأ على مستوى النظام العام. والنظام الاجتماعي عند دوركايم هو مجموعة القواعد والضوابط الاجتماعية التي تضبط سلوك الفواعل لتحقيق أهداف ومقاصد المؤسسة الاجتماعية.

6-منظومة القيم والمعايير المشتركة: سواء كانت رسمية تعاهدية وتعاقدية أو مقررة كقواعد ضبط إلزامية أو غير رسمية من خلال مجموعة الأفكار والقيم والمعتقدات الاجتماعية السائدة

والتي تشكل الاتجاه الاجتماعي العام في المجتمع وتحقق الإجماع المشترك بحيث يكون هناك إتفاق حول هذه القيم الجمعية **Collective Values** ، وهذا ما يقود إلى تشكيل الوعي العام، ومن ثمة يسهل تحديد الايدولوجيا الاجتماعية **social Ideology** المهمة لتقوية التماسك والتضامن الاجتماعي **Social Solidarity** اللازمين لبلوغ المقاصد المجتمعية (علي الحوات 1998ص101)

7-الوظيفة الاجتماعية: يعد مفهوم الوظيفة الاجتماعية مفهوم مركزي في الأطروحة التنظيرية للاتجاه البنائي الوظيفي، بالرغم من غياب الإجماع حول المفهوم وأبعاده وتنازع الشروحات التفسيرية التي تعود مدلولاتها الى المنبع التي تنهل منه رؤاها سواء كان راجع الى حقل البيولوجيا أو الرياضيات أو الانتروبولوجيا أو حقل الاجتماع.

يشير مفهوم الوظيفة الى مجمل النشاطات التي يقوم بها الفرد أو الجماعة أو أي بنية جزئية في المجتمع والمرتبطة بمكانته ودوره ضمن النظام الاجتماعي. ويميز روبرت ميرتون بين نوعين من الوظائف (ARCHIBONG, ESTHER & ANTIA, CHRISTIANA, 2014.P352) :

-الوظائف الكامنة (the latente function) : وهي الوظائف الغير مقصودة والغير معروفة في النسق بالنسبة لعناصره المشاركة

-الوظائف الظاهرة (The Manifest function): وتشير الى النتائج المقصودة والمعروفة لدى العناصر المشاركة في النسق.

8-الترابط: أي جميع عناصر النسق الإجماعي مترابطة بعضها ببعض، إذ كل جزء له صلة بالأجزاء الأخرى ويعتمد عليها

9-التباين: بمعنى أن النسق الاجتماعي هو نسق متوازن أو يتجه باستمرار نحو التوازن
ج-مسلمات البنيوية الوظيفية:

تنطلق هذه النظرية من الحتمية الوظيفية للبناءات الاجتماعية، فوجود البنى الاجتماعية ليس وجودا اعتباطيا؛ وإنما لأداءات وظيفية حتمية، ضمن النسق الاجتماعي الكلي، وهذا الأمر ينطبق على كل البنى الاجتماعية، ليتحقق التناسق والتوازن البنائي المجتمعي.

ينظر البنائيون الوظيفيون الى المجتمع كوحدة أساسية متكاملة، تترابط أجزاؤها وظيفيا، وفق نسيج من الاتساق والتوازن الذي يمنع الصراعات داخل المجتمع (HERMANN STRASSER,1977,p23

تعد الصراعات والإخفاقات على مستوى النسق الاجتماعي حسب البنيوية الوظيفية مجرد معوقات مؤقتة لكنها لا تؤدي الى الحيلولة دون تحقيق النسق الاجتماعي لأهدافه النهائية وغيابته القصوى.

-استمرار النظام الاجتماعي قضية مركزية وضرورة لازمة وملحة، على الرغم من الإقرار بالتغيرات والتبدلات التي تطرأ على أجزاءه ومكوناته.

يحتاج أي نظام للاستقرار والبقاء الى ضمانات، تضمن استمراره وتكامل أجزائه، وتضامن أعضائه، من خلال القيم والمفاهيم الاجتماعية المشتركة لتحقيق الإجماع القيمي حول المشروع الاجتماعي **Collective Values** ، ومن خلال قوة القوانين التي تحقق المصالح المشتركة وتكفل بشرعية النظام القائم.

ثالثا-التحولات المجتمعية من منظور بنائي وظيفي:

انطلقت معظم الكتابات الوظيفية التقليدية والمعاصرة من المشكلات الاجتماعية والتصديعات التي طرأت على المجتمعات في ظل الظروف التي عايشها كل باحث في مجتمعه، و بالرغم من الانتقاد الرئيسي للفكر البنائي الوظيفي المتمحور أساسا حول اهتمام أنصاره بالنظام والبنية والوظائف بشكل جامد لا يراعي التغيرات والتحولات المجتمعية، إلا أن البنائيين الوظيفيين كانوا يرون أن الرهان الأكبر بالنسبة لهم لمعالجة تلك المشكلات يتمثل في بناء علم اجتماع قائم على أسس علمية ومنهجية، ومن هنا تولدت الرغبة في صياغة نظرية سوسيولوجية عامة تتناول الأجزاء المتفاعلة للنسق الاجتماعي ويظهر ذلك خاصة عند ابن خلدون في دعوته لتطوير علم العمران (ايان، كريب ،1999، ص227-228) ومحاولة دوركايم لتأصيل علم اجتماع جديد بعيدا عن أفكار من سبقوه (إميل دوركايم، 1988، ص18) وتالكوت بارسونز في سعيه لوضع إطار تصوري شامل (احمد، القصير1978.ص100)

أ- المنهج الخلدوني والسياق البنائي الوظيفي:

كتب ابن خلدون أفكاره في ظل الوضع الغير مستقر للعالم الإسلامي، وفي ظل تجليات الانحلال والتفكك وانهيار أسس وروابط الاجتماعي الإنساني، وتفسخ منظوماته، وكانت أوجه الخراب والصراع وانهيار العمران سمات متجلية في المنهج الخلدوني في تفسيره للظواهر المجتمعية، انطلاقا من التجارب التاريخية التي استحضرها أو الوقائع الاجتماعية التي عايشها في معظم البلاد الإسلامية. ورأى أن أحد أهم مبررات انهيار العمران البشري تعود الى انفصال العلم خصوصا العقلي وانقطاعه، وقد استوعب هذه الضرورات لذلك نجد في أفكاره تحصيل كبير للفلسفة الإغريقية وثوابتها الاجتماعية في المنهج الذي وضعه.

تظهر البنائية الوظيفية في المنهج الخلدوني من خلال تأكيده على ضرورات الاجتماع البشري، وترقية جهود الأفراد والتعاون بين الجماعات ، والتكامل في منهج ابن خلدون يوضحه من خلال حاجة توافر الضرورات البشرية الى أكثر من عملية، ويقدم في ذلك الكثير من الأمثلة الاجتماعية لشرح الوظيفة التكاملية (عبد الباسط، عبد المعطي، 1981ص56-58).

إن العمران لا يقوم إلا من خلال أداء كل فرد للنشاطات والوظائف المنوطة به، وهي تتقاطع وتتكامل بطبيعة الحال مع وظائف ونشاطات الأفراد الآخرين، وأن تحقق الضرورات والأساسيات التي يلزمها القيام الاجتماعي؛ ضرورتها مجموعة من العمليات التي تتطلب تعاون وتضامن بين الأفراد، ويضرب مثال حاجة الإنسان الى الغذاء الذي يتطلب تداخل مجموعة من العمليات وتعدد الفاعل لتعدد الوظائف من الزراعة الى الطحين الى الطبخ. وللاستدلال على مفهوم الوظيفة الاجتماعية في النسق الاجتماعي يستخدم مفهوم الصنائع للإشارة الى الوظائف والعمليات الثقافية في المجتمع وهي ضرورية ولازمة لتطور العمران ومقترنة بحالته أيضا تأثرا وتأثيرا (علي، الوردي، 1994.ص78-79)

فالعمران البشري حسب المنهج الخلدوني لا يتحقق اتزانه واتساقه العام؛ وبالتالي بقاءه واستمراره إلا من خلال التزام كل فاعل بأدائه لوظائفه، لكي تتكامل العمليات الاجتماعية، فليس بمقدور الفرد تحقيق ذلك منفردا، فقيام النظام الاجتماعي في مضمونه يسير وفق

سلسلة متداخلة ومتكاملة من العمليات. تتوالى فيها الدورة الاجتماعية فتحل البداوة محل الحضارة وتتواتر هذه الدورة في بناءات اجتماعية متجددة (علي، الوردى، 1994. ص78-79) ركز ابن خلدون في منهجه على الوازع الذي يحد من نزعة الغريزة الحيوانية لدى الأفراد، وهو يشير بذلك الى ضرورة وجود قيم ومعايير مشتركة للنسق الاجتماعي، لكي يتولد الالتزام والانضباط، والاستجابة، وتحقق المشروعات اللازمة لاستمرار النظام الاجتماعي (عبد الرحمان، ابن خلدون ص41-43) فالاجتماع البشري يحتاج الى وازع يحد من النزعة البشرية الميلالية الى العدوان والظلم حتى يتسنى للأفراد العيش وفق منظومة ومعايير حاكمة وفي إطار قيم مشتركة. لان هناك عملية تأثير متبادلة ذات فعالية منطقية يتأثر بموجها سلوك الفرد الاجتماعي بما يسود من إجماع مجتمعي ويتأثر المجتمع بدوره بحالة الأنساق الشخصية والاقتصادية والاجتماعية). (علي، الوردى، 1994. ص76)

وفي ظل التزام كل فرد بوظائفه وتكامل العمليات المجتمعية يتحقق استقرار النظام الاجتماعي، وتتولد حتمية البقاء لدى أنساقه الفرعية، ويخلص ابن خلدون في منهجه إلى أن مزيد من الاتصال البيئي البيئي والخارجي وأداءات الوازع الرادع للعدوانية والطفيان البشري يمكن المجتمع من بناء أنساق متكاملة تؤدي وظائفها المترابطة وتصل بالأفراد والجماعات إلى المقاصد والغايات المجتمعية. ويتحقق النموذج المجتمعي في المنهج الخلدوني بالانتقال من الحيوان الى الإنسان ومن العدوانية الى القانون والتمدن، ومن العصبية الى الملك ومن البداوة الى الحضارة (علي، الوردى، 1994. ص86-96)

ب-الظاهرة الاجتماعية عند إميل دوركايم Durkheim:

اهتم دوركايم بالكثير من الظواهر الاجتماعية وركز على النظام الاجتماعي، حيث فكك أسباب وخلفيات الصراع واللااستقرار، ومحفزات التفكك داخل بناه، مثلما بحث في السبل المؤدية الى استقراره واتزانه، وبذلك فقط أعطى في دراساته أهمية محورية لترابطات أجزاء ومكونات النظام الاجتماعي، وتفاعل الأداءات المتساندة بين مختلف الأنساق ، فرصد الواقع الاجتماعي عبر وضع إطار تصوري يتشكل من مجموعة النظم والأنساق والأجزاء المتساندة

وظيفيا والمترابطة منطقيا. واستخلص من ذلك أن الظواهر الاجتماعية مميزة عن بقية الظواهر ومن ثمة يتطلب دراستها منهج مختلف وأدوات علمية مغايرة. (إميل دوركايم 1988، ص70-75) يرى دوركايم أن الوظائف ذات مقاصد اجتماعية لإشباع حاجات الأفراد في المجتمع وكل جزء ضمن انساق النظام منوط به أداء الدور الوظيفي لتحقيق الاتزان الاجتماعي واستقرار النظام. لذلك فإن المفهوم الوظيفي عند دوركايم نسبي وليس حتمي (إكرام، عدني، 2011، ص3051) وحدثت المشكلات والاضطراب الاجتماعي يبدأ عندما يكون هناك خلل في تلبية الحاجات وتحقيق الإشباع الوظيفي، وعندما تعجز المؤسسات عن أداء وظائفها يكون إلزاميا إلغاؤها وتبديلها بأخرى قادرة على تحقيق الإشباع الوظيفي، وأداء احتياجات عناصر النسق.

ج- الظاهرة الاجتماعية من منظور النسق الاجتماعي لبارسونز:

يعتبر تالكوت بارسونز من أكثر الباحثين الذين طوروا الصياغات النظرية والمفاهيمية للحقل السوسيولوجي، خصوصا البنائية الوظيفية، من خلال نقله للكثير من المفاهيم من مختلف التخصصات إلى علم الاجتماع، ما مكنه في الأخير من الانطلاق من أصغر وحدة في التحليل السوسيولوجي ونعني بها نظرية الفعل الاجتماعي.

أساس النظرية الاجتماعية عند بارسونز هو دراسة الفعل الاجتماعي من خلال التركيز على الأسباب التي تؤدي إلى اندماج الفرد ومساهمته في اتزان واستقرار المجتمع، أو العكس من

ذلك (HERMANN STRASSER, 1977,,p18)

والافتراض الرئيسي لبارسونز أن المجتمع يميل إلى تحقيق التوازن والمحافظة على حالة الاتزان مع إقراره بعدم جمود المجتمع وإنما يسير وفق منطق تطوري، ويقدم في ذلك مفهوم التحول المتحرك.

وضع بارسونز إطاراً مرجعياً لنظرية الفعل الاجتماعي، واستخدم هذا الإطار المرجعي في وصف الصور الأساسية التي يتشكل فيها الفعل الاجتماعي في شكل أنساق: النسق الثقافي، النسق الاجتماعي، نسق الشخصية والنسق السلوكي، ثم حاول أن يفسر هذه الأنساق وعلاقتها

بعضها، أو من خلال العلاقات التي تقوم بين العناصر التي يتألف منها كل نسق (احمد، القصير، 1978، ص 102-104) مؤكداً على ضرورة وأهمية تحقيق التوازن بين صور الإطار المرجعي، أو بين العناصر التي يتألف منها، وكل اختلال في أحد هذه العناصر سيؤدي إلى خلل في المجتمع ككل والذي سيفقد بالضرورة توازنه، وهو ما يعني انهيار المجتمع (ايان، كريب 1999، ص 63)

-تعريف الفعل الاجتماعي: يمكن القول أن كل ممارسة اجتماعية تقتضي وجود فاعل وهدف وإطار مرجعي يضم شروط الفعل ووسائله وكذلك يدمج العلاقة بين عناصر البنية الاجتماعية ككل فهو فعل اجتماعي، وينصرف بذلك المفهوم إلى كل أنواع السلوك الإنساني التي تحركها المعاني الثقافية والقيم والمعايير في بيئة الفاعل ، وهي معاني يدركها ويستند عليها في تحريك وتوجيه سلوكاته، وأي فعل اجتماعي لابد أن يتكون من فاعل سواء كان فرداً، أو جماعة أو كيان. ومن موقف يمثل المحيط الذي يقوم فيه الفاعل بفعله، بينما المكون الثالث يعني به الرموز ويشير إلى الوسائل التي يرتبط من خلالها الفاعل بالعناصر المختلفة داخل الموقف لتحقيق أهدافه، وجملة القواعد والقيم والمعايير التي تتحكم في توجيه الفاعل داخل الموقف (HERMANN, 1977, p18, STRASSER)

-الأنساق الفرعية لنسق الفعل الاجتماعي: من منظور بارسونز فإن أي فعل يضم أربعة أنساق فرعية، وكل نسق مرتبط بوظيفة من الوظائف الأربعة للفعل، وهذه الأنساق الفرعية ووظائفها قدمها كما يلي (ARCHIBONG, ESTHER & ANTIA CHRISTIANA 2014.p351):

1-النسق العضوي(البيولوجي) *sous système biologique*: وظيفته تحقيق التكيف (Adaptation) من خلال تنظيم العلاقات مع العالم الفيزيقي، فيتكيف معه أو يتحكم فيه أو يعيد تشكيله.

2-نسق الشخصية *sous système psychologique* : وظيفته تحقيق الهدف (Goal attainment)، فهو أداة يحقق النسق العام أهدافه بواسطته للوصول إلى درجة الاشباع.

3-النسق الاجتماعي *sous système social* : وظيفته تحقيق التكامل (Integration)، من خلال الدور الذي يقوم به في المجتمع ومن خلال المحافظة على الانسجام وتماسك الوحدة المجتمعية.

4-النسق الثقافي *sous système culturel* : وظيفته المحافظة على النمط (Pattern) (Maintenance)، لأن الثقافة هي التي تزود الفاعلين بالتدعيم والدافعية لأداء أدوارهم، وفي نفس الوقت الإلتزام بقيم الآخرين.

إن هذا التكامل يعبر عن تكامل النسق الاجتماعي ككل، فإذا تحقق على مستوى التفاعل بين الفاعلين فإن ذلك يعني أن النسق سوف يحقق في النهاية تكاملا كليا.

-الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي:ميز بارسونز من خلال نموذجها للوظائف الأربعة لتحليل أنساق المجتمع الفرعية بين أربع أنساق فرعية هي(ايان، كريب 1999..ص68):

1-النسق الاقتصادي:يشمل الأنشطة الخاصة بالإنتاج والتوزيع، يحقق وظيفة التكيف أي يمكن المجتمع من التكيف مع البيئة ويسيطر عليها لكي يستمر في الوجود

2-النسق السياسي: له وظيفة تحقيق الهدف، أي يرسم للمجتمع أهدافه ويعمل على تعبئة الموارد الممكنة لتحقيق هذه الأهداف

3-الروابط المجتمعية: تحقق وظيفة التكامل، أي أنها تفرض التنسيق اللازم لاستمرار المجتمع

4-التنشئة الاجتماعية: تقوم بوظيفة المحافظة على نمط المجتمع، فمن خلال التنشئة يتم نقل ثقافة المجتمع إلى الأفراد الذين يستوعبونها، وتصبح عاملا هاما في خلق الدافعية للسلوك الملتزم، وهذه الأنساق الأربعة ترتبط بعلاقات اعتماد متبادل فكل نسق فرعي من أنساق المجتمع يهدف إلى تحقيق وظيفة تعد مستلزما أساسيا للنسق ككل، فإذا غابت ينهار النسق.)

HERMANN(1977,,p23)STRASSER

تابع " شبيستر برنارد " "Chester Barnard" فكرة التكامل والاعتماد المتبادل بين الأنساق الفرعية والنسق العام في نظرية بارسونز واقترح ضرورة وجود ما أسماه بالنسق التعاوني *Cooperative system* -، فكل نظام أو نسق يكون عنصراً تابعاً للأنساق الكبرى التي يعتبر جزءاً منها من خلال

التعاون بين الأفراد، كما أن كل نسق من هذه الأنساق الفرعية يتضمن بدوره نسقاً تعاونياً داخلياً.

-متغيرات النمط في أنساق الفعل: تشير متغيرات النمط بالنسبة لنسق الفعل، الى البدائل التي تتجلى في المعايير، وعلى أساسها يختار الفرد سلوكات معينة، أي أنها أنماط توقعات الدور التي تفرض دائماً مشكلة اختيار الفاعل. ويقدم بارسونز خمسة أزواج من هذه البدائل، يرى أنها تحوي كافة الأفعال البشرية ويستحيل إيجاد تفسير أي فعل خارج إطارها وهي:

-التخصص في مقابل الانتشار.

- الوجدانية في مقابل الحياد الوجداني.

-المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجماعية.

- العمومية في مقابل الخصوصية.

-الأداء في مقابل النوعية.

حيث استخدم هذه المتغيرات للربط بين الفعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي، فالقيم والمعايير والأنماط الثقافية في النسق الاجتماعي هي التي تقدم الحلول لهذه العضلات (ايان، كريب 1999..ص71-72)

د-مكانة الصراع الاجتماعي في المنظور البنائي الوظيفي:

يرى أوغست كونت أن المجتمع وحدة سمتها الأساسية هي الاستقرار والاتزان، أما حالة الصراع والاضطراب فهي لا تؤثر على المجتمع، مادامت أجزاءه في تكامل وتساند وظيفي يعالج الخلل وظيفيا، والآلية الرئيسية لتحقيق التوازن الاجتماعي بالنسبة لبارسونز هي النسق الثقافي من خلل القيم والمعايير والأفكار والمعتقدات التي تؤسس للفهم المشترك، والوعي الجمعي، والتشارك في الاتجاهات العامة. وهي تقرب بذلك من فكرة الرموز والمعايير عند بيار بورديو. كما يشترك في هذا السياق ابن خلدون مع دوركايم في نظرتهم لوظيفة الدين في حياة البشر على أن له وظيفة العمل على توحيد الناس، وخلق روح التضامن الاجتماعي من خلال القيم المشتركة، والوعي الجمعي بالتساند الاجتماعي لصناعة المستقبل المستقر.

بينما طور نيل سملزر Neil Smelser مفهوماً جديداً للوظيفية، يركز على الانتشار كأحد مفاتيح التوازن الاجتماعي وهو أشبه بالترياق المضاد للتصدعات والاضطرابات المجتمعية، وبذلك عالج موضوع التغيير والتحول المجتمعي بطريقة مختلفة، بحيث أن الوظائف التي يقوم بها نظام معين يأتي عليها وقت تنتشر بين نظم أخرى متباينة، فيحل شكلا من التوازن الاجتماعي محل شكل آخر أكثر تعقيداً، وإلى أن يتم هذا الحل من المتوقع أن يشهد النظام مرحلة من التوتر والاضطراب. (HERMANN STRASSER, 1977,,p11)

رابعا-في نقد المنظور البنائي الوظيفي:

أ-أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية البنائية الوظيفية:

تعرضت البنائية الوظيفية إلى ثورة انتقادات كبرى، إذ أخذ على هذا الاتجاه أنه أحادي النظرية، بمعنى أنه لا يرى ويبحث في النسق الاجتماعي إلا أبعاد التوازن والوظائف وتحقيق الأهداف، فلا يهتم بتحليل أبعاد أخرى للظاهرة الاجتماعية، مثل أبعاد التغيير والاضطراب والأمراض والمشكلات الاجتماعية. كما انصب التركيز على الجوانب الثابتة من النسق الاجتماعي، والأبعاد الثقافية للنسق كانت أكثر استخداما في التفسير من غيرها من مكونات النسق، وهناك إهمال غير مقبول لعنصر أساسي في فهم تغير وتطور المجتمعات والمتمثل في موضوع الصراع الاجتماعي.

وبذلك فهي تركز على الثبات الاجتماعي أكثر من اهتمامها بقضايا التغير الاجتماعي- (ibid. p 3) (4) كما أخذ عليها تطرفها الشديد في التركيز على محاكاة نماذج العلوم الطبيعية، والاهتمام المفرط بالجوانب الثابتة على حساب الجوانب الحركية المتغيرة، حيث اعتبرها داهرندورف Dahrendorf من قبيل اليوتوبيا، بينما رأى "بوبوف" عالم الاجتماع السوفيتي أنها تصور المجتمع على أنه نظام أبدي لا يعرف التطور والانتقال إلى وضع جديد. بينما رأى رايت ميلز" في كتابه (التصورات السوسولوجي) أن بارسونز قدم مبررات أخلاقية لاستمرار القوى المتحكمة في السلطة؛ من خلال التركيز على الاستقرار وتحقيق التوازن ومراقبة سلوك الأفراد؛ بفرض قيم ومعايير فوقية تحارب مسبقا أي محاولة للتغيير، أو أي شكل من أشكال التمرد، كما أخذ عليه

استخدامه لمفاهيم مركبة ولغة غامضة زادت من تعقيد الظاهرة الاجتماعية أكثر مما فسرتها
(ايان، كريب 1999.ص82)

ب-البنائية الوظيفية الجديدة في مواجهة الثورة النقدية: في ظل الثورة النقدية التي تعرض
لها التيار البنيوي الوظيفي خصوصا مع رحيل بارسونز، حيث ظهر في سياق ذلك تيار جديد،
حاول أنصاره التأسيس لمنظور بنيوي وظيفي جديد، من خلال ثورة نقدية بناءة من داخل التيار
البنائي الوظيفي، لتجديد قدرة التيار على تفسير التغيير والصراع في المجتمع وتحليل الظاهرة
الاجتماعية، ويمكن إدراج ثلاث باحثين كانت جهودهم تصب في هذا السياق: روبرت ميرتون
Robert Merton، جفري ألكسندر HJeffrey Alexander.

حيث يرى ميرتون أن تفسير مختلف لافتراضات النسق الوظيفي خاصة عند بارسونز، إذا ليس
بالضرورة أن تكون كل بنية أو عقيدة تتصف بوظائف ايجابية، وبذلك ركز على مفهوم (العوق
الوظيفي) أو الاختلال الوظيفي، وهو عجز النسق عن أداء وظائفها (Robert .85-92)
Merton,1957.P

فالتنظيمات الاجتماعية مثلما لها أدوار ايجابية في المجتمع فإن لها تأثير سلبي في المجتمع مثال
الفقر فهو عوق اقتصادي بسبب عدم قيام الأسرة بأدوارها.
وهنا صنف ميرتون الوظائف إلى قسمين: الوظائف الظاهرة وهي التي تركز على تحقيق
التنظيمات الاجتماعية، والوظائف غير ظاهرة : مستترة هي التي لا تركز على تحقيق التنظيمات
الاجتماعية، فالوظائف المستترة هي التي تسبب الاختلال الوظيفية (العوق الوظيفي).
ARCHIBONG, ESTHER & ANTIA CHRISTIANA 2014.P352)

وفي دفاعه عن الخيار البنائي الوظيفي لتفسير الظاهرة الاجتماعية؛ اعتبر جيفري أن التطور
الاجتماعي قابل لكل الاحتمالات نتيجة لعوامل عدة متغيرة، والوظيفية الجديدة تقدم وصفا
عاما للعلاقات المتبادلة وتستخدم فكرة التوازن بصفتها نقطة مرجعية وليس بوصفها شيء
موجود في الواقع. فالتوازن هو دائما توازن متحرك. (ايان، كريب 1999.ص48)

جاءت الوظيفية الجديدة لتعدل الكثير من المفاهيم والمسلمات التي بنيت عليها الوظيفية البنائية، وفي ظل ثورة الانتقاد؛ تمكنت الوظيفية الجديدة من بلورة أسس مفاهيمية وتفسيرية جديدة في سياق التحولات المنهجية والموضوعية، خاصة مع نهاية الحرب الباردة، وبروز متغير العولمة وانتصار النهج الليبرالي، ومن أبرز المسلمات التي قدمتها نجد التوازن المتحرك ومفهوم تعدد الأبعاد في الوظيفية الجديدة، وظهرت مفهوم البدائل الوظيفية Functional Alternatives وأعادت صياغة مفهوم الوظيفة المعوقة dysfunction والوظيفة الميسرة. وبذلك أنشد هذا التيار أكبر قدر من الحيادية والموضوعية لإعادة تفعيل الدور المنهجي والنظري للتيار البنيوي الوظيفي لتفسير الظاهرة الاجتماعية (ايان، كريب 1999.ص109)

لقد ساهمت أعمال روبرت ميرتون، وماريون ليفي، وجيفري ألكسندر وآخرون في أن يردوا على ادعاءات نظرية الصراع، خاصة في مسألة مواجهة المشكلات المجتمعية ونفي الإطار النظري الذي قدمه بارسونز وبذلك أقامت الحجة على أنصار نظرية الصراع لاستعمالهم نفس الإطار المشابه الذي استخدمه بارسونز، والمتمثل في التحيز إلى النموذج الموضوع، لتحقيق الأهداف المحددة سلفا، وبذلك وضعوا معالم التيار البنيوي الوظيفي الجديد على مسرح النظرية الاجتماعية من جديد.

خاتمة:

ما يمكن استنتاجه من فحص تطور النظرية البنائية الوظيفية، ورصد اتجاهاتها، ومسلماتها، و المفاهيم التي قدمتها لتفسير الظاهرة الاجتماعية؛ أنها كانت محكومة بظروف وخلفيات موضوعية، تنطبق على حالة المجتمعات الغربية على وجه التحديد، ومن ثمة كان التركيز على مفاهيم محورية اعتبرت مفاتيح ترميم التصدعات والاضطرابات الاجتماعية وقدمت تلك المنظورات في الإطار البنيوي الوظيفي مفاهيم ومناهج كترياقات للحد من التفكك المجتمعي، وقد كانت معالم المساهمة البنيوية الوظيفية في ترتيب مناهج وأسس النظرية الاجتماعية في اتجاه بلورة نظرية عامة شاملة تركز على النظام والاستقرار وتوازن المجتمعات.

فابن خلدون ركز على الصنائع والملك والدورة الاجتماعية والوازع المدني كمفاهيم بنائية لمواجهة ظاهرة التفسخ والانحلال وتصعد المجتمعات العربية والإسلامية التي عايشها، كما أننا نجد أن علم الاجتماع الفرنسي الذي تأسس من قبل كونت ودوركايم؛ جاء في ظل الفساد والتفكك المجتمعي وتنازل الصراعات ما بعد الثورة، لذلك كان التركيز على النظام والتوازن والتكامل، والقيم الجماعية المشتركة لإعادة المجتمعات الى توازنها، لأن أصل التطور المجتمعي الاستقرار والتوازن وليس الاضطرابات والصراع حسب المفاهيم البنوية الوظيفية. ولا يختلف التركيز العلمي والتنظيري للمدرسة الانجلوساكسونية عند البريطانيين وعند الأمريكيين بعد الحربين العالميتين، حيث كان التركيز على إعادة بناء المجتمعات بعد خراب الحروب، وفي سبيل تقديم إطار تصوري بنائي وظيفي شامل لمواجهة هيمنة المنظور التاريخي الماركسي.

ومن هنا يتضح أن المنظور البنائي الوظيفي كان ذا خلفيات سياسية وأيديولوجية وعلمية مكنت المجتمعات الغربية من فهم ظواهرها المجتمعية ومن ثمة المساهمة في بناء أنظمة إجتماعية ونماذج نظمية حققت التطور والاستقرار المطلوبين والتحول الايجابي في السياق المنشود. هذا يعني أن بناء المجتمعات في مرحلة ما بعد التحولات لا يتطلب قيم ومعايير وقواعد تأسيسية وضمير جمعي مبني على وعي مشترك وتوجهات مجتمعية متساندة فقط؛ وإنما يحتاج قبل ذلك إلى نظام مجتمعي مبتدع، وإلى نسق تصوري ومنهجي يضع الافتراضات الأولية للبناء، ومعالجتها منهجياً، ووضعها أخيراً في سياق التحول المجتمع.

ففي العالم الغربي الذي تحولت مجتمعاته الى ما بعد صناعية؛ فان الأنساق انفصلت عن بعضها ولم يعد مثلاً النسق الاقتصادي في حاجة إلى التنشئة الاجتماعية على عكس العالم العربي حيث تتمتع المجتمعات بقاعدة زراعية عريضة، وتتكون من وحدات تقليدية تغلب عليها القبيلة والطائفة، ومن ثمة تغدوا المسلمات البنائية الوظيفية ذات مغزى لفهم الظاهرة الاجتماعية العربية المتحوّلة بغية المساهمة في وضع نظرية وبناء نموذج لمستقبلات المجتمعات العربية.

لكن ما يلاحظ على علم الاجتماع العربي أنه يعاني تبعية قاتلة للمنظومة المعرفية الغربية التي تجاوزت الأسس التي ينبغي لعلم الاجتماع العربي أن يركز عليها، ومن ثمة تغدوا هذه التبعية أكبر معوقات واستعصاءات إنجاز النظرية العربية الخاصة، فالإنتاج السوسيولوجي العربي مثله مثل المجتمعات العربية عامة مستهلكة للانتاجات الغربية لا منتجة، وحتى استهلاكها لا يتم وفق طرق مقبولة وممكنة، فهي في الغالب لديها قابلية تمرير الأطروحات التفسيرية الجديدة من دون هضم حقيقي لفرضياتها، ومفاهيمها؛ التي تؤدي بدورها الى حلقات مفرغة متجددة، نتيجة عسر مواكبة الأطروحات الاجتماعية الوافدة، وفي ظل التغيرات المنهجية المتسارعة والتحولت الاجتماعية السريعة. هذا ما جعل فريدريك معتوق يشبه الكتابة السوسيولوجية في العالم العربي بكيس الفحم الذي يلوث كل من يقترب منه، وكما وصفها الباحث المصري سعد الدين إبراهيم بالكئيبة جدا.

لقد أصبح الشباب العربي يمتلك توجهات ثقافية فرعية مختلفة عن النسق الثقافي والقيم العامة التي يقررها المجتمع، أو النظام الاجتماعي السائد، أو التنشئة الاجتماعية والسياسية، فهناك رفض ومقاومة لما هو تقليدي، ولما يراد له أن يكون قيم جمعية، ويتخذ هذا الرفض شكل فعل اجتماعي، إما بناء أو هدام، بالنظر الى بنية كل مجتمع، ومتغيرات النمط السائد ضمن النسق الخاص بذلك المجتمع.

على أن السياق العام لهذه التحولات يؤسس لثورة على القيم والمعايير المركزية التي لم تؤدي الى تكامل الأنساق، والتي لم تؤدي مؤسساتها الى إشباع حاجات الأفراد. ومن ثمة فإن شكل الفعل الاجتماعي يؤدي تأثيرا في اتجاه تغيير وتعديل تلك الأنماط السائدة، واستبدال المؤسسات الفاشلة في المجتمع بنماذج اجتماعية جديدة.

تمثل هذه الوضعية بالنسبة للمجتمعات العربية مرحلة انتقالية حرجة، نتيجة انهيار أسس النظم التي كانت تركز عليها المجتمعات العربية، وفي ظل مراوحة حركة التحولات تيارات جزرية لم تستقر على نموذج يضيء المستقبلات العربية؛ ما يجعل هذه المجتمعات في حاجة إلى إضاءات نظرية ومفاهيمية ومنهجية تتواءم وسمة هذه التحولات، من أجل نموذج اجتماعي

إرشادي، ينقل المجتمعات العربية من حالة التركيب المهجن للنمط التقليدي والزراعي؛ وحالة المركزية النظامية للقيم والمعايير محل السخط والثورة؛ في سبيل ولادة مجتمع عربي جديد يمر حتما عبر إضاءات علم اجتماع عربي مواكب ومتطلع لهذه الحاجات المستعجلة، ومن ثمة تبدوا جهود إعادة قراءة أسس ومسلمات البنائية الوظيفية الجديدة ذات مغزى يتواءم وحالة التحولات في المجتمعات العربية من أجل نظرية إجتماعية عربية.

- قائمة المصادر والمراجع:

1. عبد الباسط، عبد المعطي (1981). اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. مجلس الثقافة والفنون والآداب الكويت. سلسلة عالم المعرفة (44).
- 2- علي، الوردي، (1994). منطق ابن خلدون، في ضوء حضارته وشخصيته. ط2، بيروت. دار كوفان للنشر.
3. احمد، القصير (1978). منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية البنوية. القاهرة. ط2.
4. مجموعة من الكتاب (1997). نظرية الثقافة. ترجمة علي سيد الصاوي. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة (223). -187.
5. ايان، كريب (1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس. ترجمة محمد حسين غلوم. مجلس الثقافة والفنون والآداب الكويت. سلسلة عالم المعرفة (244).
6. علي، الحوات (1998). النظرية الاجتماعية، اتجاهات أساسية. منشورات فالتا. مالطا.
7. عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري (1986) النظرية في علم الاجتماع المعاصر. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية.
8. علي، غربي (2007). علم الاجتماع والثنائيات النظرية (التقليدية-المحدثة)، جامعة منتوري، قسنطينة،.
9. أحمد، أبوزيد (1965). البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، المفهومات. الدار القومية . القاهرة .

10. إميل دوركايم(1988) قواعد المنهج في علم الاجتماع.ترجمة محمود قاسم، ، درا المعرفة الجامعية. الاسكندرية.
11. عبد الرحمان، ابن خلدون(ب.ت.ن) المقدمة. دار الفكر. بيروت .
12. إكرام، عدني(2011).النظرية الوظيفية ومفهوم النسق الاجتماعي.الوسط البحرينية(3051).
13. -Parsons, T. (1949) **The Structure of Social Action**, The Free Press, New York.
- Parsons, T. (1951) **The Social System**, The Free Press, New York.
- Parsons, T. and Shils, E. (1951) **Toward a General Theory of Action**, Harvard University Press, Cambridge, MA
14. Toshiki Sato,(2011) '**Functionalism: Its axiomatics**', *Sociopedia.isa*,Tokyo.2-4
15. ibid. p p1-2
- .16 ARCHIBONG, ESTHER & ANTIA CHRISTIANA 2014 **STRUCTURAL – FUNCTIONALISM ITS RELEVANCE TO MEDICAL PROFESSION**,*International Journal of Education and Research* Vol. 2 No. (5). 352.
17. HERMANN STRASSER(1977),**FUNCTIONALISM AND SOCIAL CHANGE**,RESEARCH MEMORANDUL N.116, VIENNA,p23